

المملكة المغربية  
الوزير الأول  
كتابة الدولة المكلفة  
بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (CMDT-02)

اسطنبول (تركيا) من 18 إلى 27 مارس 2002

—\*—\*—\*—

مداخلة السيد نصر حجي

كاتب الدولة

المغرب في مجتمع الإعلام  
والمعرفة

السيد الرئيس ،  
أصحاب السعادة ،  
أيها السيدات والسادة :

يعرف العالم حاليا تحولات جذرية انتقل معها من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي الذي أخذ بدوره في المدة الأخيرة شكل مجتمع المعلومات واللامادية والمعرفة .

لقد أصبحت اليوم توقعات وإسقاطات المحللين أو "الحالمين" قبل عشرين سنة، حقيقة . لقد أكد التطور الفعلي بما فيه الكفاية ، إن لم نقل تجاوز هذه التوقعات . وتؤكد من ذلك كل يوم أكثر فأكثر، إذ يتميز المجتمع الجديد بجلاء بتطور خصائص علمية وتقنية أساسية من جهة وبتطوره المؤسساتي من جهة أخرى .

وسأستعرض معكم مختلف أوجه هذا المجتمع بشكل أكثر تفصيلا في مداخلتي هته و وربحا للوقت سأكتفي بالتطرق إلى النقط التالية :

- استراتيجية إدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة ،
- المقترحات الأولى للمغرب حتى يتكيف الاتحاد الدولي للاتصالات مع بيئته الجديدة،
- الاستعدادات لمؤتمر المندوبين المفوضين بمراكش،

الوجه التقني الأبرز في التوجه نحو هذا المجتمع الجديد ونقطة الالتقاء . وهذه الثورة الرقمية الجارية التي تتميز بتحويل أي خطاب ( نص ، صوت ، معطيات ، صورة، نغم ، صور ثابتة أو متحركة) إلى إشارة رقمية ، تجعل من مختلف هذه الخطابات أنها لم تعد تختلف إلا من حيث صيبتها. وهكذا أصبح الاتصال يتوفر على لغة عالمية . وتستلزم نقطة الالتقاء التقنية هذه وتحث بالضرورة على نقطة التقاء أخرى في التقنيات وفي مناهج العمل في تدويل الآفاق الاقتصادية في الأخير.

لقد كانت حركة تدويل الاقتصاد العصري مدفوعة بالتأكيد بإنشاء مؤسسات اقتصادية على المستوى الدولي المتمخض عن اتفاقات بروتن وودر سنة 1944 (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) ، ثم بإعداد اتفاق الجات (الاتفاق العام حول التعرفة والتجارة ) الذي دخل حيز التنفيذ سنة

1998 . غير أن التطور المتسارع لتقنيات الإعلام والمعرفة هو الذي سمح بإنشاء الجهاز العصبي للاقتصاد العالمي الحالي الذي يتميز بما يلي:

- انبثاق الشبكات العالمية للإنتاج والمعرفة؛
- الازدهار المنقطع النظير للأسواق والتدفقات المالية؛
- تعميم التبادل الحر؛
- عدم تركيز الخدمات.

وأصبح المورد الأساسي للخدمات والأنشطة اللامادية في مجتمع الاتصال - الذي هو في طور البناء- هو المعلومة بمختلف مكوناتها : من إنتاج ومعالجة وإرسال ونشر. ويشير هذا المجتمع بعهد المعرفة التي أصبحت مصدر القوة الاقتصادية وثروة الأفراد والأمم.

ويصل الوزن الداخلي للأنشطة المرتبطة مباشرة بالاتصال والمعرفة في البلدان ذات الدخل المرتفع ، إلى 10% من الناتج الداخلي الخام. ويصل وزن المكونات العلمية والتقنية (بمحت وتطويع وتكوين وابتكار) في نفس هذه البلدان إلى 15% من الناتج المذكور. وهكذا، فإن الأنشطة المذكورة المرتبطة مباشرة بالمعرفة والإعلام والاتصال تمثل في مجموعها 25% من الناتج الداخلي الخام في البلدان المتقدمة . وإنما نتوجه حقيقة في ظل هذه الظروف نحو مجتمع المعرفة والإعلام واللامادية.

وقد أدى تعميم تقنيات الإعلام و الإتصال إلى بروز الاقتصاد الجديد الذي يندرج في إطار الدورة طويلة النمو في اتجاه مجتمع الإعلام.

وما يؤسف له، هو أن الوزن الداخلي للأنشطة المرتبطة بالتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال يبقى موزعا بشكل متفاوت جدا حسب البلدان بل وداخل نفس البلد.

هكذا، وإذا كنا نعتبر أن الأنترنت هو بالتأكيد الشبكة التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، فإنه تجدر الملاحظة بأن الفجوة الرقمية ما زالت تتعمق بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية ، علما أن نسبة مستعملي الأنترنت تتراوح بين 20 و71% بالنسبة للبلدان الأوائل ، في حين تقل عن 2% بالنسبة للدول الأخيرة.

وإذا كانت تقنيات الإعلام والاتصال تمثل حاليا الاتجاه الأكبر لتوسع الاقتصاد العالمي ، فإن ما يُخشى هو أن يتحول الشرخ الرقمي إلى شروخات اجتماعية واقتصادية خطيرة بين البلدان وداخل البلدان أنفسها سواء أكانت متقدمة أو نامية.

وتنقلنا الثورة ما بعد الصناعية الحالية من عالم لآخر مع تغير جوهري في ميادين التقنية الكوكبية والإعلام الكوكبي والمجتمع الكوكبي وكوكب المعرفة. والثورة الجارية هي أسرع بكثير من الثورة الصناعية ، ولن يستغرق نضج المجتمع الجديد سوى بعض الأجيال. إنها تحول بعمق البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وتؤدي إلى تغيرات جوهريّة في علاقات المعرفة والثقافة. وباختصار فهي تؤثر على علاقات السلطة.

وبشكل أوضح ، فإن المجتمع ما بعد الصناعي يأخذ اليوم شكل مجتمع إعلام اللامادية والمعرفة. وكل هذه التحولات تجري في بيئة يؤدي فيها كل من توسع اقتصاد السوق على المستوى الكوكبي وتطور الشبكات العالمية للإنتاج والإعلام ، إلى نمو مدهش للمبادلات ، مما يبين أن العولمة هي مرحلة جديدة نوعيا في مسلسل التدويل.

وقد أصبح تحرير الخدمات في ظل هذه الظروف ، رهانا مركزيا كما تؤكد ذلك مفاوضات دورة الأورغواي والاتفاقات المبرمة بعد ذلك في إطار منظمة التجارة العالمية . وأدت هذه الاتفاقات الموقعة في جنيف بتاريخ 15 فبراير 1997 إلى الفتح الكلي لمنافسة أسواق خدمات الاتصالات . وهي تسجل النهاية التدريجية لاحتكارات خدمات الاتصالات : لقد أصبح أي مستغل لخدمات الاتصالات بحاجة إلى ضرورة التمكّن من عرض خدماته في مختلف البلدان غير بلده الأصلي بكل حرية.

لقد أصبحت أسواق الاتصالات في معظم بلدان الاتحاد الأوربي مفتوحة بالكامل أمام المنافسة منذ شهر يناير من عام 1998 . ويتنظر أن تحل نهاية الاحتكار عموما في آسيا وأمريكا اللاتينية بين سنتي 2000 و2002.

وقد سهلت هذه التحولات العميقة في قطاع الاتصالات ، بروز فاعلين جدد في هذا الميدان ومضاعفة عددهم . وعلى سبيل المثال ، فإنه يوجد حاليا أكثر من 450 متعهد للهاتف المتنقل GSM عبر العالم.

وفي هذا السياق ، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أنشئ سنة 1865 بباريس في بيئة تتميز بتدبير الدولة للاتصالات ، يجد نفسه في غاية الاضطرار للتطور من أجل التكليف مع هذه البيئة الجديدة في شكل منظمة دولية لمجتمع الإعلام للقرن الواحد والعشرين .

والمغرب من جهته ، قد استوعب هذه التحولات منذ سنوات عديدة ، بما أنه منذ بداية سنوات الثمانينات ، تم إنشاء المكتب الوطني للبريد والمواصلات الذي كان يتمتع باستقلالية واسعة في تدبير قطاع الاتصالات . بعد ذلك ، وفي إطار "عدم التقنين" وتحرير الاتصالات ، فإن المغرب - من خلال القانون رقم 96-24 الذي صوت عليه البرلمان المغربي بتاريخ 29 يونيو 1997 والصادر بتاريخ 7 غشت 1997 - فتح الباب أمام تحرير الاتصالات .

وقد شرع في تنفيذ هذا المسلسل ، مع تطبيق القانون سنة 1998 بهدف التحرير الكلي مع نهاية سنة 2002 . وقد تم تجاوز المرحلة الأولى في تحرير الاتصالات مع قدوم المتعهد الثاني " ميدتيل " (تليفونيكا وبورتغال تليكوم ومجموعة بنكية مغربية) المتخصص في الهاتف المتنقل ، وذلك سنة 2000 .

لقد نجم عن ذلك توسع غير عاد ، إذ انتقل عدد المشتركين في الهاتف المتنقل من أقل من 250.000 مع نهاية سنة 1999 إلى حوالي 5.000.000 في شهر فبراير من عام 2002 موزعة كما يلي : 78 % بالنسبة لاتصالات المغرب ( المتعهد التاريخي) و 22 % بالنسبة للمتعهد مديتيل ، علما أن حظيرة الهاتف المتنقل بالنسبة للمتعهدين قد تضاعفت سنة 2001 ، خمسة عشرة مرة تقريبا !

ومع الإرادة التي أكدتها بوضوح أعلى سلطات الدولة ، فإن المغرب بصدد إعداد وتنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة" (SNIMISIS).

وبهدف ضمان النجاح لمثل هذه الاستراتيجية ، فإننا فضلنا تطبيق مقترح شمولي ومدمج في ميادين الاتصالات والمعلومات والمجال السمعي البصري والوسائط المتعددة والاتصال في مجموعته . وبهذه الطريقة ، نوظف كليا وبشكل رشيد نقطة التقاء تقنيات الإعلام وتآزرها وتكاملها في إطار رؤية استراتيجية .

وقد وضعت اللبنة الأولى لهذه الاستراتيجية لدى تنظيم مناظرة " إي مغرب " (E-Maroc) بالرباط من 4 إلى 5 أبريل 2001.

وثمة ثلاثة تواريخ رئيسية في عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية . وهذه التواريخ التي تشكل استحقاقات جوهرية هي 2002 و 2005 و 2010 :

- مع نهاية سنة 2002 ، سيتعين على المغرب إعداد جميع السياسات وجميع العناصر والآليات الميدانية الضرورية من أجل تنفيذ سريع لاستراتيجية "إي مغرب" وتسريع عملية التوسع .  
- في سنة 2005 ، وكمرحلة انتقالية ، فإن المغرب قد حدد لنفسه كهدف ، بلوغ مواصفات البلدان الصاعدة في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال .

- في سنة 2010 ، يتعين على المغرب الإدماج كلية في الفضاء الأوربي وفي العولمة اندماجا منسجما وتنافسيا . ويتعين بالنتيجة أن تتجه مواصفات المغرب نحو مواصفات تقنيات الإعلام والاتصال في الفضاء الأوربي.

وتتمثل المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة في :

- تعميم تقنيات الإعلام والاتصال،
- النشر السريع لتقنيات الإعلام،
- تسريع التحرير والمنافسة،
- إعادة تحديد دور الدولة،
- إعداد وسائل تنفيذ الاستراتيجية المذكورة.

والأمثلة على التوسع المذهل في المغرب للهواتف المحمولة وصحون استقبال التلفزة عبر الأقمار الاصطناعية ، تعطي مصداقية للأهداف المحددة لسنة 2005 و 2010 . والمغاربة تواقون فعلا للتقنيات الجديدة ما إن تصبح الأسعار معقولة.

لقد كان من نتيجة التنافسية والقانون 96-24 حول الاتصالات ، الانتقال في بضع سنوات بعدد الصحون من بضع عشرة آلاف إلى ثلاثة ملايين ، وبالهواتف المحمولة من 250.000 إلى حوالي 5 ملايين سنة 2002 . وعليه يمكن أن نأمل بلا إفراط من خلال إجراءات مناسبة ومجددة

وجريئة ، في الانتقال بعدد مستعملي الأنترنت من 300.000 حاليا إلى ثلاثة ملايين سنة 2005 و 10 ملايين سنة 2010.

وينبغي أن يضاف إلى هذا في الأخير ، أن التوسع المدهش للهاتف المحمول بالمغرب - في وقت جد وجيز - قد تم مع تغطية معظم مناطق البلاد بأسعار تنخفض باستمرار بالنسبة للمستعمل. وتعتبر هذه التجربة بحق في إطارها المؤسسي ، مرجعا في البلدان العربية والإفريقية.

إنه في سياق هذه التحولات التقنية العميقة ، يتشرف المغرب باستقبال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات . وقد جاء دور إفريقيا - بعد كيوطو سنة 1994 ومنيا بوليس سنة 1998 - من خلال دعوة المغرب لتنظيم هذه التظاهرة الهامة بمراكش من 23 شتنبر إلى 18 أكتوبر 2002.

وتتميز الاستعدادات بالزيارات إلى المغرب ومراكش من طرف العديد من الوفود . ولتوضيح العناية الخاصة التي يوليها المغرب للاتحاد الدولي بالخصوص ، ينبغي التذكير هنا بزيارة المغرب في أكتوبر 2000 من طرف السيد يوشيو أو تسومي Yoshio UTSUMI ، الأمين العام للاتحاد المذكور وبالمقابلة التي خصه بها جلالة الملك محمد السادس.

وقد اتخذت جميع الترتيبات والإجراءات من أجل الإنجاح التام لتنظيم مؤتمر المندوبين المفوضين . والاستعدادات قائمة على قدم وساق بمراكش من أجل استقبال المندوبين والمدعوين ، في أحسن الظروف الممكنة . لقد أصبحت هذه المدينة الشهيرة قبلة اللقاءات العالمية ، كما يدل على ذلك الاجتماع الوزاري الذي أحل منظمة التجارة العالمية سنة 1994 محل الاتفاق العام للتعرفة والتجارة ، ويدل على ذلك مؤخرا اجتماع COP7 حول التغيرات المناخية الذي انعقد بنفس المدينة خلال شهر نونبر من عام 2001.

وبهدف إشراك القطاع الخاص كلية في حدث ذي بعد عالمي وخلق فرص من أجل إغناء وتوسيع النقاشات حول بعض مشاكل الساعة التي تخرج عن الإطار المحدد لمؤتمر المندوبين المفوضين (2002) ، فإن المغرب يقترح تنظيم معرض ومنتدى بالموازاة مع المؤتمر المذكور.

وسيمثل المعرض واجهة للتعريف بآخر التجهيزات وآخر اتجاهات التقنيات التي تركز التحولات نحو مجتمع الإعلام . وسينظم بشكل يجعل منه المكان المفضل لربط علاقات العمل وإبرام الصفقات بين الفاعلين العالميين الرئيسيين والمستعملين والصناعيين في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال.

وسيشكل المنتدى - من جهته - منبرا سيسمح بالخروج من إطار جدول الأعمال الذي سبق تحديده لمؤتمر المندوبين المفوضين 2002 ، من أجل مناقشة مواضيع الساعة الساخنة مثل مجتمع الإعلام والشرح الرقمي . وبهدف إغناء النقاشات والمقترحات ، ستوجه الدعوة إلى كبار الأقطاب العالميين للقطاع سواء الاقتصاديين منهم أو السياسيين ، فضلا عن المفكرين البارزين ، وذلك للمشاركة في أشغال المنتدى.

ويتعين أن تسفر أشغال المنتدى - الذي سيحضره ويشارك فيه الفاعلون العالميون المعنيون أكثر من غيرهم بهذه المواضيع ذات الأولوية - عن "إعلان لمنتدى مراكش". وستشكل أشغال المنتدى والإعلان النهائي مصدرا للتدوين وسيعبدان معا طرقا مهمة للتفكير من أجل تحضير أنشطة "المؤتمر العالمي حول مجتمع الإعلام" الذي سينظم على مرحلتين ، في سويسرا سنة 2003 وفي تونس سنة 2005.

ويشرف البلدان العربية أن يكون أحد أقطارها وهو المغرب ، الأول لاستضافة أشغال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات .

وسيجري هذا الحدث في سياق من التحولات التقنية العميقة التي تستلزم أن يبذل الاتحاد المذكور جهودا للتكيف مع هذا المحيط.

ونلاحظ كل يوم بوضوح أكبر ، أن التحولات الكبرى الجارية لا تعزى فقط إلى جودة التقنيات وإنما تعزى أيضا إلى أن تظافر آثار التقنيات الجديدة قد انتهى بتشكيل مجتمع للإعلام والمعرفة يختلف بجلاء أكثر فأكثر عن المجتمع الصناعي .

ونعتقد في هذا السياق ، أن الاتحاد الدولي للاتصالات لا يمكنه أن يبقى على هامش هذه التحولات ، وذلك حتى لا يجد نفسه منحصرًا في القيام بدور ثانوي.

كذلك ، فإن أهداف الاتحاد يتعين أن تتجلى في شكلين رئيسيين :

- تقييم المكتسبات ونقط قوة الاتحاد الدولي للاتصالات وفتح آفاق جديدة بهدف تمكين جميع سكان الكوكب من الاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال من خلال مقاربة شمولية لمجتمع الإعلام والاقتصاد.

- اتخاذ مبادرات جديدة لتمكين الاتحاد المذكور من القيام بدور طلائعي في مجتمع الإعلام . من أجل ذلك ، فإنه يتعين على الاتحاد أن يبرهن على قدرة أكبر في التكيف والمرونة . ويتعين أن يشكل توسيع أنشطته مشروعا مستقبليا مشتركا ورهانا كبيرا للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص . وسيصون التقاء المصالح والكفاءات هذا ، دور الاتحاد وسيدعمه .

ويشارك المغرب في إطار جامعة الدول العربية ، في إعداد مقترحات لمؤتمر مراكش ، لإعطاء الاتحاد وسائل تكيفه مع محيطه.

ويقدم المغرب لهذا المؤتمر في إطار تطور مجتمع الإعلام ، طلبا من أجل إعداد مشروع نموذجي يرمي إلى توسيع وتطوير محتوى شبكة وطنية ستكون في نظرنا ، أول لبنة للاندماج في مجتمع الإعلام.

أخيرا ، فإن المغرب - الذي هو البلد المضيف لمؤتمر المندوبين المفوضين 2002 والأرض العريقة في الحوار - يبقى منفتحا على جميع المقترحات ويدرس بروح بناءة جميع العروض.

ويعتبر مؤتمر المندوبين المفوضين لمراكش 2002 ، أول مؤتمر للقرن الواحد والعشرين ، بل وأنه يرمز أكثر لبداية الألفية الثالثة.

إنه يأتي في أوانه لاتخاذ قرارات نهائية حول المسائل المهمة التي ظلت معلقة منذ منيابوليس 1998 أو كيوطو 1994 . وسيكون فرصة كبرى للاتحاد الدولي للاتصالات لاتخاذ قرارات ملائمة ستسمح له بأن يكون المنظمة التقنية العالمية المرجعية في مجتمع الإعلام والمعرفة.

لقد جاء في حينه ليسمح للدول العربية والقارة الإفريقية بالانتقال مباشرة من مرحلة التنمية إلى تنمية مستدامة من خلال مشاركة نشيطة لمجتمع الإعلام والمعرفة.

وسيبقى المغرب مجندا ولن يدخر وسعا - بالتشاور وبمشاركة جميع الأطراف المعنية - من أجل ضمان نجاح مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات بمراكش.

أشكركم على انتباهكم، وسأكون سعيدا بالترحيب بكم جميعا في المغرب.